تعادل 236٪ من إجمالي قيمة رؤوس أموالهم البالغة 10,7 مليارات دينار بنهاية سبتمبر 2021

25,3 مليار دينار حقوق مساهمي 157 شركة مدرجة في «البورصة»

- 24 مليار دينار حقوق مساهمي 113 شركة.. تتخطى رأسمالها البالغ 8,72 مليارات
- 91 شركة تتداول أقل من قيمتها الدفترية.. تعادل 58٪ من إجمالي الشركات المدرجة
- 59 سهماً أسعارها أقل من قيمتها الاسمية البالغة 100 فلس.. و113 أعلى من قيمتها الاسمية
- 12 شركة فقط تتخطى قيمتها الدفترية الـ 500.. و18 شركة تتداول بين 300 و500 فلس

المحلل المالي

بعد انتهاء عام 2021، تترقب الشركات المدرجة في بورصة الكويت الإعلان عن نتائجها المالية للعام الماضي، حيث شهدت الشركات المدرجة بالعام الماضي العديد من المؤشرات الايجابية التي دعمتها لتحقيق نتائج جيدة خلال أول 9 أشهر من العام، فيما تمكنت العديد من الشركات من تخطي التداعيات السلبية لجائحة كورونا عليه.

وبعد تحليل البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت لفترة الأشهر التسعة الأولى من 2021، يتبين أن اجمالي حقوق المساهمين لـ 157 شركة بلغ 25,3 مليار دينار، مقابل إجمالي رأسمال لتلك الشركات بلغ 10,7 مليارات دينار، أي ما يعادل 236٪ من إجمالي قيمة رؤوس أموال تلك الشركات.

وبحسب رصد لـ«الأنباء» لحقوق مساهمي الشركات المدرجة في بورصة الكويت، كما في 30 سبتمبر2021، يتبين أن الشركات المدرجة أضافت 14,5 مليار دينار الى رؤوس اموالها، بما يتمثل من احتياطيات وعلاوة اصدار وأرباح مرحلة محتفظ بها، ومن ضمن الـ 157 شركة هناك 113 شركة تخطت حقوق مساهميها رأسمالها، حيث يبلغ مجموع رؤوس أموالها 8,72 مليارات دينار، بينما يبلغ اجمالي حقوق مساهميها 24 مليار دينار.

الرابحون والخاسرون

وجاء في صدارة الشركات التي أضافت الى رؤوس أموالها، بنك الكويت الوطني الذي بلغت حقوق مساهميه 3,4 مليارات دينار، مقابل رأسماله الذي بلغ 719,3 مليون دينار، أي ما يعادل إضافة قدرها 2,72 مليار دينار، ويليه سهم أجيليتي بحقوق مساهمين بلغت 2,06 مليار دينار، مقابل رأسماله الذي سجل 223 مليون دينار، أي ما يعادل إضافة 1,83 مليار دينار.

وحل ثالثا، بيت التمويل الكويتي (بيتك) بحقوق مساهمين بلغت 1,93 مليار دينار، مقابل رأسماله البالغ 844 مليون دينار، أي ما يعادل إضافة 1,08 مليار دينار، فيما جاءت شركة زين في المقدمة بحقوق مساهميها البالغة 1,19 مليار دينار، مقابل رأسمالها الذي سجل 432,7 مليون دينار، بإضافة 756 مليون دينار.

أما الشركات التي خسرت جزءا من رأسمالها وحقوق مساهميها، فقد بلغ عددها 44 شركة مدرجة، وبإجمالي خسارة من رؤوس أموالها بلغت 662 مليون دينار، أي ما يعادل خسارة نسبتها 33٪ من رؤوس أموالها التي بلغت 1,99 مليار دينار.

وتتصدرها من حيث قيمة الخسارة شركة آن ديجيتال سيرفسس القابضة، والتي خسرت 64 مليون دينار، أي ما يعادل 73٪ من رأسمالها البالغ 64 مليون دينار، بينما حقوق مساهميها انخفضت الى 23,2 مليون دينار.

تقييم الأسهم

وعلى صعيد آخر، أظهرت البيانات أن نحو 91 شركة مدرجة في بورصة الكويت، ما يعادل 58٪ من شركات السوق، تتداول عند أسعار أقل من قيمتها الدفترية، بينما تتداول اسهم 66 شركة بأعلى من قيمتها الدفترية، وتتصدرها شركتا الجزيرة وبورصة الكويت، حيث تتداول عند مضاعف سعر الى القيمة الدفترية يبلغ 11,92 و7,06 مرة على التوالي، ومن بعدهما ايفا للفنادق بمضاعف سعر الى القيمة الدفترية 6,2 مرة، وبنك بوبيان بـ 4,55 مرة.

وتتداول أسهم 59 شركة مدرجة في البورصة الكويتية عند أسعار أقل من قيمتها الاسمية (100 فلس)، بينما تتداول أسهم 98 شركة بأعلى من قيمتها الاسميةن، وتتصدرها هيومن سوفت بسعر 3,220 دنانير للسهم وشركة بورصة الكويت بسعر 1,986 دينار للسهم.

اما بالنسبة للقيمة الدفترية للسهم للشركات المدرجة فتشير الارقام الى ان 44 شركة هبطت قيمتها الدفترية تحت قيمتها الاسمية مما يدل على خسارة جزء كبير من رؤوس اموالها وايضا احتياطياتها المالية والارباح المحتفظ بها. بينما 113 شركة تخطت قيمتها الدفترية القيمة الاسمية للسهم (100 فلس).

وتتصدر شركة «Ooredoo» الشركات المدرجة من حيث القيمة الدفترية للسهم التي بلغت 1,070 دينار، يليها كل من شركة كابلات وأجيليتي وهيومن سوفت بقيمة دفترية 992 فلسا و978 فلسا و920 فلسا على التوالي.

وبلغ عدد الشركات التي تتخطى قيمتها الدفترية الـ 500 فلس 12 شركة فقط، اما الشركات التي تتراوح قيمتها الدفترية بين 300 فلس و500 فلس فقد بلغ عددها 18 شركة، وايضا 26 شركة قيمتها الدفترية للسهم تتراوح بين 200 و300 فلس، بينما 59 شركة مدرجة تتراوح قيمتها الدفترية للسهم ما بين 100 فلس و200 فلس و42 شركة قيمتها الدفترية اقل من 100 فلس.

12,3 مليار دينار احتياطي العملة الأجنبية والودائع في الخارج بنهاية سبتمبر

14 مليار دينار أصول الكويت الاحتياطية في 2021

مصطفى صالح

سجلت الأصول الاحتياطية للكويت خلال أول 9 أشهر من عام 2021 تراجعا بقيمة 624 مليون دينار وبنسبة 4٪، لتبلغ مستوى 14 مليار دينار، مقارنة بمستوى 14,6 مليارا بنهاية عام 2020، وهي احتياطيات لا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار، وتتكون من أرصدة الذهب النقدي ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة والعملة.

وبحسب بيانات قائمة الأصول الاحتياطية للكويت الصادرة عن بنك الكويت المركزي لأول 9 أشهر من العام الماضي، فإن السبب الرئيسي وراء تراجع الاحتياطي العام للكويت إلى هذا المستوى، هو انخفاض احتياطي العملة الأجنبية والودائع بالخارج إلى مستوى 12,3 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2021، مقارنة بمستوى 13,7 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2020، بانخفاض 1,4 مليار دينار. وبحسب الإحصائية، فإن الاحتياطي العام للكويت لا يشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار، حيث يضم الذهب الذي تمتلكه السلطة النقدية في البلاد والبالغ 31,7 مليون دينار، وتحتفظ به كأصول احتياطية، بالإضافة إلى احتياطي النقد الأجنبي في البلاد، والاحتياطيات المودعة لدى صندوق النقد الدولي.

وتتكون الاحتياطيات النقدية الأجنبية للكويت من النقود الورقية والمعدنية المتداولة من العملات الأجنبية والمستخدمة عموما لأداء مدفوعات، وتستثنى منها النقود المعدنية التذكارية، أما الودائع المتضمنة في الأصول الاحتياطية فهي الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية، وبنك التسويات الدولية، وبنوك أخرى، والمقصود بالودائع هنا هو الودائع المتاحة عند الطلب. وأخيرا، الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية، والخاضعة إلى سيطرتها، لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة.

الخاصة بتصميم وبناء 3 خزانات مياه بسعة 115 مليون غالون

«الكهرباء» تمدد أجل عروض بناء خزانات مياه بالمطلاع لنهاية الشهر الجاري

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» أن وزارة الكهرباء والماء منحت شركات المقاولات مهلة حتى نهاية الشهر الجاري لتقديم عروض بشأن المناقصة الخاصة بتصميم وبناء ثلاثة خزانات مياه في مدينة المطلاع السكنية، حيث يتعين على مقدمي العطاءات المؤهلين تقديم عروضهم قبل نهاية الشهر الجاري.

واضافت انه من المقرر ان تبلغ السعة الاجمالية للخزانات المخطط لها والتي ستبنى من الخرسانة المسلحة 115 مليون غالون من المياه.

وقد سبق أن دعت الوزارة الشركات التالية لتقديم عطاءات للحصول على العقد:

- شركة المقاولون العرب الكويتية.
- شركة محمد عبدالمحسن الخرافي وأولاده.
- شركة الغانم الدولية للتجارة العامة والمقاولات.
- شركة الخليج المتحدة للإنشاءات.
- شركة خالد علي الخرافي وإخوانه للمقاولات.
- شركة الهاني للمقاولات والتجارة.
- شركة كيه سي سي للهندسة والمقاولات.
- شركة بيان الوطنية لمقاولات البناء.
- الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات.
- شركة المجموعة المشتركة للمقاولات.
- شركة الأحمدية للمقاولات والتجارة.
- شركة الدار للهندسة والانشاءات.
- شركة المقاولين المتحدين.

وختمت «ميد» بالقول ان وزارة الاشغال العامة تخطط لتنفيذ المشروع بالتنسيق مع الهيئة العامة للرعاية السكنية، وتقدر ميزانيته بنحو 131 مليون دولار، وفقا لبيانات ميد بروجكتس التي تتتبع نشاط المشاريع الإقليمية.

70,5 دولاراً متوسط سعر الخام الكويتي خلال العام الماضي.. مقارنة بـ 41,49 دولاراً في 2020

الكويت تواصل زيادة إنتاجها النفطي إلى 2,55 مليون برميل بنهاية 2021

علي إبراهيم

كشف تقرير صادر عن منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك»، أن متوسط سعر برميل النفط الكويتي خلال العام 2021 ارتفع بنسبة 70٪ ليبلغ 70,50 دولارا للبرميل مقارنة بسعر 41,49 دولارا في 2020، وذلك بارتفاع بلغت قيمته 29 دولارا عن متوسط سعر البرميل في 2020.

ووفقا لحسابات «أوبيك» المستندة إلى مصادر ثانوية، فقد تراجع متوسط حجم إنتاج النفط اليومي خلال 2021 إلى 2,415 مليون برميل يوميا في 2021، مقارنة مع 2,43 مليون برميل سجلتها كمتوسط حجم الإنتاج اليومي في 2020، إلا أن الحسابات أظهرت أن حجم الإنتاج اليومي في الكويت شهد زيادات شهرية خلال الربع الأخير من 2021، حيث بلغ 2,502 مليون برميل يوميا في أكتوبر، ثم ارتفع الإنتاج بنحو 29 ألف برميل يوميا في نوفمبر ليصل إلى 2,531 مليون برميل يوميا، ليزيد مؤخرا بنحو 21 ألف برميل يوميا في ديسمبر ليسجل 2,552 مليون برميل يوميا.

وعلى مستوى دول «أوبيك» فإن إجمالي إنتاج دول المنظمة ارتفع خلال 2021 إلى 27,882 مليون برميل يوميا، وانفردت المملكة العربية السعودية بأكبر إنتاج داخل المنظمة خلال العام الماضي، حيث بلغ متوسط إنتاجها السنوي نحو 9 ملايين برميل يوميا.

وفي سياق متصل، قالت وكالة «رويترز» ان «أوبيك» التزمت بتوقعاتها بشأن زيادة الطلب العالمي على النفط بشكل قوي في 2022 على الرغم من سلالة أوميكرون المتحورة من فيروس كورونا والزيادات المتوقعة في أسعار الفائدة متوقعة بقاء سوق النفط مدعومة بشكل جيد خلال العام.

وقالت «أوبيك» في تقريرها الشهري إنها تتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط 4,15 ملايين برميل يوميا هذا العام دون تغيير عن توقعات الشهر الماضي، لافتة إلى أنه من غير المتوقع أن تعرقل الإجراءات النقدية الزخم الأساسي للنمو الاقتصادي العالمي لكنها تعمل بدلا من ذلك على إعادة تقويم الاقتصادات التي تشهد نموا تضخميا.

وأضافت انه من المتوقع أن تظل سوق النفط مدعومة جيدا طوال عام 2022، ومن المتوقع أن يتجاوز الاستهلاك العالمي 100 مليون برميل يوميا في الربع الثالث بما يتماشى مع توقعات الشهر الماضي، وعلى أساس سنوي كانت آخر مرة استهلك فيها العالم أكثر من 100 مليون برميل يوميا من النفط في عام 2019.

وقالت أوبيك: «على الرغم من أن سلالة أوميكرون الجديدة قد يكون لها تأثير في النصف الأول من عام 2022، والذي يعتمد على أي تدابير إغلاق أخرى وتزايد معدلات دخول المستشفيات والتي تؤثر على القوى العاملة، فإن توقعات النمو الاقتصادي لا تزال قوية».

وبدأت مجموعة أوبيك+ في التراجع تدريجيا عن تخفيضات الإنتاج القياسية التي تم تطبيقها العام الماضي. واتفقت المجموعة في اجتماعها الأخير على زيادة الإنتاج الشهري 400 ألف برميل يوميا في فبراير على الرغم من القلق من السلالة الجديدة.

وأظهر التقرير أن إنتاج أوبيك في ديسمبر ارتفع 170 ألف برميل يوميا ليصبح 27,88 مليون برميل يوميا وهو ارتفاع أقل مما يسمح لأوبيك به بموجب الاتفاق.

«بلومبيرغ»: الكويت تراجع خططها لخفض الانبعاثات الكربونية

محمود عيسى

ذكرت وكالة «بلومبيرغ» الإخبارية ان مجلس الوزراء الكويتي أمر بمراجعة خطط خفض الانبعاثات من المشاريع الحكومية بالكويت التي تعتبر واحدة من أكبر الدول المسببة لانبعاثات الكربون، ومن بين أكثر الدول ارتفاعا في درجات الحرارة على وجه الارض. واضافت الوكالة ان المجلس طالب الهيئة العامة للبيئة بالعمل على ضمان تنفيذ التزامات الكويت والاتفاقيات الدولية، مشيرا الى ان بامكان الهيئة العامة للبيئة التنسيق مع وزارة المالية بشأن تخصيص الأموال اللازمة لمثل هذا الاجراء.

تجدر الاشارة الى ان الكويت سبق ان تعهدت بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 7,4٪ بحلول عام 2035، وهو هدف متواضع ويقل كثيرا عن نسبة الخفض البالغة 45٪ اللازمة لتحقيق هدف اتفاقية باريس طويلة الاجل للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتقليصها إلى 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2030.

وحسب مصادر الهيئة العامة للبيئة، فإن درجة الحرارة قد ترتفع في بعض أجزاء من البلاد بمقدار 4,5 درجات مئوية خلال الفترة بين 2071 و2100 مقارنة بالمتوسط التاريخي العالمي.